

تاريخ استلام المقال: 2018/07/14	تاريخ المراجعة: 2018/07/15	تاريخ القبول: 2018/08/18
---------------------------------	----------------------------	--------------------------

النظام شبه الرئاسي: تصميم دستوري جديد
The Semi-presidential System: a New Constitutional Design
Le Système Semi-présidentiel: un Nouveau Projet
Constitutionnel

د/ الوافي سعيد

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Louafi.said28@gmail.com

ملخص:

في محاولة للتغلب على مشكلة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن الهيمنة البرلمانية، اهدت الكثير من الأنظمة البرلمانية إلى ما يعرف بالعقلنة البرلمانية، عن طريق بعض الآليات الدستورية، إلا أن انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر في هذه الأنظمة، أدى إلى ميلاد نموذج دستوري جديد، عرف فيما بعد بالنظام شبه الرئاسي. وقد اختلف الفقهاء وعلماء السياسة في تسميته وتحديد خصائصه من Maurice Duverger إلى Robert Elgie. الكلمات المفتاحية: نظام، شبه الرئاسي، تصميم، دستوري جديد.

Abstract:

To try to overcome the problem of political instability resulting from parliamentary hegemony, through certain constitutional mechanisms, or so-called parliamentary rationalization. However, the election of the President of the Republic by direct universal suffrage in these systems led to the birth of a new constitutional model, later called the semi-presidential system. Researchers and political scientists differed in their designation and characterization.

Key words: System, semi-presidential, design, new constitution.

Résumé:

Pour tenter de surmonter le problème d'instabilité politique résultant de l'hégémonie parlementaire, a travers certains mécanismes constitutionnels, ou soi-disant

rationalisation parlementaire. Cependant, l'élection du président de la République au suffrage universel direct dans ces systèmes a conduit à la naissance d'un nouveau modèle constitutionnel, plus tard appelé système semi-présidentiel. Les chercheurs et les politologues différaient dans leur désignation et leur caractérisation.

Mots Clés : Système, semi-présidentiel, design, nouvelle constitution.

مقدمة:

يمكن لكل باحث في القانون الدستوري والأنظمة السياسية وخاصة في أوروبا أن يكتشف أن عقلنة النظام البرلماني¹، عن طريق مجموعة من القواعد الدستورية لحماية الاستقرار الحكومي، وخاصة عند غياب أغلبية برلمانية واضحة²، ثم انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع العام المباشر، عاملان ساهما في تطوير النظام البرلماني وسرعة انتشاره وتبنيه من قبل الدول الأوروبية، قبل أن ينتقل إلى إفريقيا وخاصة بعد موجة التحول الديمقراطي سنة 1989³.

وقد اعتبر هذا النموذج الدستوري الجديد والذي سمي بالنظام شبه الرئاسي⁴ الحل الناجع لعدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه الأنظمة البرلمانية كثيرا. إلا أن اللافت للنظر هو اختلاف الفقهاء وعلماء السياسة في الاعتراف بالنظام شبه الرئاسي كنظام دستوري "نقي" كغيره من الأنظمة الدستورية، وبالتالي الاختلاف في تحديد مفهومه والخصائص المميزة له. لكن المؤكد أن كل ذلك يدخل في إطار محاولات البحث عن تصميم دستوري جديد مختلف، ولذلك سنحاول تقديم المفهوم الأولي لهذه الفئة من الأنظمة بداية من تعريف Maurice Duverger في (المطلب الأول)، ثم التطرق إلى نظرية الحد الأدنى من المعايير لتحديد مفهوم الأنظمة شبه الرئاسية لصاحبها Robert Elgie في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأنظمة شبه الرئاسية

على مدى العقود الماضية، وخاصة بعد موجة التحول الديمقراطي سنة 1989 وجدت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى نفسها في مواجهة تحديات عملية التحول السياسي والاقتصادي والتي كان أبرزها اختيار نظام الحكم، و البحث عن تصميم دستوري يعزز الديمقراطية⁵ لأن الديمقراطية لا تعتمد فقط

على الظروف الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل أيضا على تصميم المؤسسات السياسية⁶.

وقد كانت الأطر الدستورية الأكثر انتشارا في العالم هي النظم الرئاسية والنظم البرلمانية، بحيث يمثل النظام الرئاسي نظام الاستقلال المتبادل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويمثل النظام البرلماني نظام الاعتماد المتبادل بينهما⁷. فالنظام الرئاسي يقوم على الخصائص التالية⁸:

- وحدة السلطة التنفيذية، حيث يهد بها إلى شخص واحد يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

- يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعزلهم، والذين لا يمكنهم تشكيل مجلس وزراء مستقل عن الرئيس.

- لا يملك البرلمان أن يحرك المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية أو لأحد من الوزراء. وفي مقابل ذلك لا يملك رئيس الجمهورية سلطة حل البرلمان.

- تتخصص كل سلطة في الوظيفة المسندة إليها، فالسلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية، في حين يتولى البرلمان السلطة التشريعية، مع مراعاة بعض الاستثناءات. في حين يقوم النظام البرلماني التقليدي على الخصائص التالية⁹:

- ثنائية السلطة التنفيذية: إذ يوجد رئيس للوزراء يتولى الحكم ويكون مسؤولا أمام البرلمان، إلى جانب رئيس للدولة والذي يمكن أن يكون ملكا.

- مسؤولية الحكومة: حيث تسأل الحكومة أمام البرلمان مسؤولية جماعية تضامنية و مسؤولية فردية، وتعتبر المسؤولية الجماعية التضامنية عن السياسة العامة للحكومة أهم ما يميز النظام البرلماني.

- التوازن النظري بين السلطات كنتيجة للتعاون والرقابة المتبادلة، فالبرلمان الحق في مساءلة الحكومة وسحب الثقة منها إذا اقتضت الضرورة، وللحكومة (أو رئيس الدولة) الحق في حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة.

وخلال عملية التحول الديمقراطي ثار الجدل حول ما إذا كان النظام الرئاسي أو النظام البرلماني مواتيا لبقاء الديمقراطية وضمان الاستقرار السياسي خلال مراحل التحول في ضوء الظروف المختلفة داخل هذه الأنظمة السياسية¹⁰، وقد أفضت المناقشات إلى اعتماد نظام يجمع مزايا كلا النظامين ويتجنب مساوئهما، بحيث

يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة محددة مباشرة من قبل الشعب (من النظام الرئاسي)، وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب (من النظام البرلماني)، ولا يوجد نظام رئاسي ولا نظام برلماني يجمع بين هاتين الخاصيتين¹¹. وهي إشكالية منهجية تثيرها الحدود الفاصلة بين الأنظمة السياسية التي تمزج بين خصائص تعود لأنظمة سياسية مختلفة¹².

وقد سبق أن عاشت بعض دول أوروبا الغربية تجربة دستورية مشابهة تخلط بين مميزات النظامين السائدين في العالم وهي (ألمانيا Weimar، النمسا، أيسلندا، فنلندا، أيرلندا، فرنسا، البرتغال)، غير أن أحدا لم يبحث في مقارنة مؤسسات هذه البلدان قبل عام 1970، ليأتي Maurice Duverger ويضع معالم نظرية هذا النموذج الدستوري الجديد في كتابه Echec au roi سنة 1978، مع اقتراح تسميته بالنظام شبه الرئاسي semi présidentiel¹³.

الفرع الأول: مفهوم Maurice Duverger للنظام شبه الرئاسي

قم Maurice Duverger مفهوم النظام شبه الرئاسي في النظرية السياسية المقارنة بعد قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة، وقد اعتو أن النظام السياسي يكون شبه رئاسي، إذا كان الدستور يجمع بين ثلاثة عوامل وهي: أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر، وأن يملك صلاحيات مهمة، كما أن الحكومة تتشكل من الوزير الأول والوزراء وهم يخضعون إلى ثقة البرلمان¹⁴. وسبق أن ذكرنا أن Maurice Duverger لم يجد إلا سبعة دول تطبق النظام شبه الرئاسي بالخصائص الدستورية المذكورة أعلاه «ظهر عند مقارنتها ببعضها البعض تباينا واضحا بين القواعد الدستورية (النظام الدستوري) والممارسات الفعلية (النظام الحزبي)، مما يسمح بوجود عدة أنماط داخل النظام السياسي الواحد. وهذا التباين نجده حتى في النظام البرلماني الذي يسمح بوجود منظومات من النمط البريطاني، ومنظومات من النمط الايطالي، وهكذا هو الحال داخل النظام شبه الرئاسي¹⁵. ورغم أن الدساتير التي تتبنى النظام شبه الرئاسي تبدو متجانسة إلا أنها تظهر الكثير من الاختلاف فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة، وبناء عليه قام Maurice Duverger بتقسيم الدول التي أجرى عليها دراساته إلى ثلاث فئات¹⁶.

■ ثلاثة دول برئيس صوري وهي النمسا، أيرلندا، وأيسلندا.

- دولة واحدة برئيس قوي وهي فرنسا.
 - ثلاث دول تتوازن فيما القوي بين رئيس الجمهورية والحكومة وهي: جمهورية فايمار la république de Weimar ، البرتغال وفنلندا.
- ويرى Maurice Duverger أن النظام شبه الرئاسي يستند على أربعة متغيرات أساسية وهي: القواعد الدستورية، الأغلبية البرلمانية، وموقف الرئيس من هذه الأغلبية، والعوامل الداخلية لكل بلد، وتبعاً لذلك تختلف السلطات الفعلية لرئيس الجمهورية عن الاختصاصات الممنوحة له في الدستور، كما هو مبين في الجدول التالي¹⁷:

في الدستور	في الواقع
1. فنلندا	1. فرنسا
2. أيسلندا	2. فنلندا
3. ألمانيا (فايمار)	3. ألمانيا (فايمار)
4. البرتغال	4. البرتغال
5. النمسا	5. النمسا
6. فرنسا	6. أيسلندا
7. أيرلندا	7. أيرلندا

ولذلك يرى Olivier Duhamel أن النظام شبه الرئاسي الذي ابتكره Maurice Duverger في جانبه النظري المتعلق بالقواعد الدستورية بعيداً عن التطبيقات العملية له بمثابة مكمل للتصنيف التقليدي، الذي يقوم على مقابلة النظام البرلماني للنظام الرئاسي¹⁸.

الفرع الثاني: تعديل Giovanni Sartori لخصائص النظام شبه الرئاسي
حاول Giovanni Sartori إعادة صياغة الملامح الرئيسية للنظام شبه الرئاسي على النحو التالي¹⁹:

- 1- انتخاب رئيس الدولة بالافتراع الشعبي (سواء كان مباشراً أو غير مباشراً) لمدة محددة في منصبه .
- 2- يمارس رئيس الدولة السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء ، وفق المعايير التالية :

- استقلالية رئيس الدولة عن البرلمان ولكن لا يحق له أن يحكم وحده، بل عن طريق الحكومة .
- وعلى العكس من ذلك تحتاج الحكومة إلى دعم الأغلبية داخل البرلمان الذي يمكنه عزل الحكومة عن طريق حجب الثقة.
- ازدواجية السلطة التنفيذية داخل النظام شبه الرئاسي يسمح بتمثيل مختلف القوى داخل السلطة .

من خلال التعريف الذي صاغه Giovanni Sartori نلاحظ أنه لم يشترط أن «يتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب، فالمهم بالنسبة إليه أن لا يتم انتخابه من قبل البرلمان»²⁰. كما أن ازدواجية السلطة التنفيذية تجعل النظام السياسي مرنا، بحيث يمكن تبادل الأدوار بين قطبي السلطة التنفيذية بسهولة على حسب الأغلبية البرلمانية، بخلاف النظام الرئاسي والنظام البرلماني التقليدي.

الملاحظ أن التعريف الذي قدمه Maurice Duverger و Giovanni Sartori تجاهل الأنظمة شبه الرئاسية التي تكون الحكومة فيها مسؤولة مسؤولية مزدوجة أمام كل من المجلس التشريعي ورئيس الجمهورية، مما نتج عنه التباين بين الباحثين في تحديد الدول التي تبت هذا النظام، فجاءت مساهمة John Carey و Matthew Shugart كمحاولة لإزالة هذا الغموض .

الفرع الثالث : النوعين الفرعيين للنظام شبه الرئاسي على أساس مسؤولية الحكومة John Carey و Matthew Shugart

يرى كثير من الباحثين أن التعريف الذي قدمه Maurice Duverger ينتابه كثير من الغموض، وخاصة فيما يتعلق بالصلاحيات المهمة التي يتمتع بها الرئيس الجمهورية. ويرى John Carey و Matthew Shugart أن الغموض الذي يكتنف التعريفين السابقين يخص طريقة تولي رئيس الحكومة والسلطة والكيفية التي تنتهي بها مهام الحكومة، لأن السمة المميزة للنظامين البرلماني والرئاسي هي وضوح أصل السلطة التنفيذية وكيفية استمرارها في ممارسة الحكم²¹.

فالوزير الأول في الأنظمة البرلمانية التقليدية، ينتخب خلال الانتخابات التشريعية، والذي يكون عادة زعيم الحزب الفائز بالأغلبية، ولا تكون الحكومة مسؤولة إلا أمام المجلس التشريعي المنتخب. وفي المقابل فإن رئيس الجمهورية في بعض الأنظمة شبه

الرئاسة لديه القدرة دستوريا على تعيين الوزير الأول، وحتى من الناحية السياسية على أساس أن الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية يجعله في مقام (أعلى من الحزب)، ومن هذه الزاوية تبدو أهمية الانتخابات الرئاسية على الانتخابات التشريعية التي تملي اختيار الوزير الأول²².

أما فيما يتعلق بإقالة الحكومة فإن الوزير الأول ملزم بالاحتفاظ بثقة المجلس التشريعي في كل الأنظمة شبه الرئاسية، إلا أن بعضا منها يمنح رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة في إقالة الحكومة وإنهاء مهامها. مما أدى إلى بعض الارتباك في تصنيف الأنظمة شبه الرئاسية.

وقد جاءت مساهمة John Carey و Matthew Shugart الرئيسية فيما يتعلق بإزالة الغموض عن مفهوم النظام شبه الرئاسي بتقسيمه للأنظمة شبه الرئاسية إلى نوعين أساسيين هما: النظام شبه الرئاسي الأحادي Le régime semi présidentiel moniste، والنظام شبه الرئاسي الثنائي le régime semi présidentiel dualiste²³، والمتربطان بمسؤولية الحكومة. فإذا كانت الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي فقط فهو نظام شبه رئاسي أحادي، أما إذا كانت الحكومة مسؤولة مسؤولة مزدوجة أمام كل من رئيس الجمهورية والمجلس التشريعي فهو نظام شبه رئاسي ثنائي²⁴.

إن امتلاك رئيس الجمهورية لسلطة إقالة الوزير الأول في الأنظمة شبه الرئاسية الثنائية تمنحه سلطة قوية على حزبه، وحتى في الأنظمة شبه الرئاسية الأحادية، لأن رئيس الجمهورية رغم عدم امتلاكه لسلطة إقالة الوزير الأول دستوريا إلا أنه يمتلك من خلال حزبه الأولوية على الوزير الأول ومن ثمة القدرة على إقالته. ومن هنا يرفض Matthew Shugart ما يدعيه بعض الفقهاء وعلماء السياسة من أن النظام شبه الرئاسي يتناوب بين النظامين الرئاسي والبرلماني، على أساس أنه لا يجب الخلط بين الخصائص المؤسسية للنظام السياسي التي تحدها القواعد الدستورية وبين النتائج السلوكية للنظام السياسي والتي تحدها القوى السياسية. وعليه فإنه مهم ما كان المركز الذي يحتله رئيس الجمهورية داخل النظام السياسي، فإنه لا يؤثر على التصميم المؤسسي للنظام الدستوري، على الرغم من أنه يخلق أنماطا سلوكية مختلفة²⁵.

وبالتالي فإن النظام شبه الرئاسي نظام دستوري جديد، يمتلك مميزات خاصة به، ينفرد بها عن النظام الرئاسي من جهة والنظام البرلماني من جهة أخرى، فهو لا ينشأ من خلال تعزيز بعض ملامح النظام البرلماني، ولا يمكن أن ينشأ عن طريق التخفيف من ملامح النظام الرئاسي.

ولذلك فإن لكل نظام حكم مميزاته الخاصة التي يصعب تغييرها، وهي تتعلق بالهيكل المؤسسي للنظام، والتي تحدد طبيعة الأنظمة وتميزها عن بعضها، عكس الملامح العابرة التي تنتج عن الانتخابات التشريعية مثلا والتي تحدد نمط السلوك فقط.

كل هذه المحاولات كان لها الأثر البالغ في ما توصل إليه Robert Elgie زعيم نظرية الحد الأدنى لمفهوم النظام شبه الرئاسي، أو التعريف الدستوري الواضح لهذا النظام.

المطلب الثاني: نظرية الحد الأدنى من المعايير Robert Elgie

تقوم هذه النظرية على تحديد مفهوم النظام شبه الرئاسي بالحد الأدنى من المعايير لإزالة الغموض عنه، وأبرز دعائها Robert Elgie .

الفرع الأول: التعريف الدستوري للنظام شبه الرئاسي

يعتبر Robert Elgie المبرنك أبرز مفهوم الحد الأدنى للمعايير الدستورية للنظام شبه الرئاسي، فهو يرى أنه يكفي توفر شرطين اثنين ليوصف النظام بأنه شبه رئاسي²⁶.

- أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق التصويت الشعبي المباشر لمدة محددة.

- أن تكون الحكومة مسؤولة سياسيا أمام المجلس التشريعي.

وهو التعريف الدستوري الواضح للنظام شبه الرئاسي حسب Robert Elgie ، لأنه يبين كيفية الوصول إلى السلطة وكيفية المحافظة على المنصب لكل من رئيس الدولة والوزير الأول، دون الإشارة إلى القوة الفعلية لكل منهما، ويبقى هذا التعريف غير بعيد عن التعريف الذي قدمه Maurice Duverger ، إلا أنه يزيل الغموض عنه ويسهل عملية تصنيف الأنظمة السياسية، مهما كان المركز الذي يحتله رئيس

الجمهورية سواء كان قويا كروسيا أو كان ضعيفا كإيرلندا أو يلعب دورا محدودا كفنلندا.

إن معيار الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية كان مصدرا للاختلاف بين الباحثين، ولذلك تم استبعاده لأجل عدم الارتباك عند تصنيف الأنظمة السياسية. والأهم من ذلك يرى Robert Elgie أن تعريف النظام شبه الرئاسي على أساس صلاحيات رئيس الجمهورية أو صلاحيات الوزير الأول يعتبر مشكلة من الناحية المنهجية لسببين²⁷. إن كل تعريف يستند إلى صلاحيات رئيس الجمهورية أو الوزير الأول غير موثوق به، لأنه لا يمكن دراسة دور الفاعلين السياسيين وإصدار أحكام موضوعية، أما إذا استبعدنا صلاحيات كل منهما فإن قراءة دستور الدولة يكفي لتحديد طبيعة نظامها السياسي(1). كما أن ازدواجية السلطة التنفيذية تؤدي إلى تقاسم السلطات بين رئيس الجمهورية والوزير الأول بحسب الترتيبات التي يضعها المؤسس الدستوري. وبالتالي فإن التنافس أو الصراع بينها هو أحد آثار هذه الترتيبات الدستورية وهي تتأثر بالعوامل غير الدستورية، وبالتالي لا يمكن اعتماد صلاحيات رئيس الجمهورية أو الوزير الأول كمعيار لتحديد مفهوم النظام شبه الرئاسي(2).

وبمعنى أصح فإن التطور الحاصل داخل الأنظمة البرلمانية التقليدية بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام بعد عقلنة العمل البرلماني، قد أدى إلى ميلاد نموذج دستوري جديد يختلف تماما عن الأنظمة البرلمانية القائمة، مهما كانت تسميته. ومن المؤكد أن هذه الطريقة في اختيار رئيس الجمهورية تهدف إلى تحقيق غايات معينة، وعلى حسب هذه الغايات يكون حجم الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية. وهذه الصلاحيات الدستورية أو الفعلية، تحدد نمط سلوك النظام السياسي، فقد يكون ذو منحنى رئاسي أو ذو منحنى برلماني، أو يكون نظاما شبه رئاسي متوازنا²⁸.

ولذلك يرى Robert Elgie أنه يمكن تصنيف الأنظمة شبه الرئاسية على أساس المتطلبات الدستورية المحددة في التعريف مع مراعاة ما يلي²⁹.

- يمكن تصنيف الدولة على أنها ذات نظام شبه رئاسي حتى ولو كان رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة، المهم أن بقاءه في منصبه لا يتأثر بإقالة الحكومة.

▪ ، تستبعد الدولة من قائمة الأنظمة شبه الرئاسية إذا لم تكن الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام المجلس التشريعي. أو إذا كان المجلس التشريعي لا يملك سلطة إقالة الحكومة وإما إصدار توصية فقط لرئيس الجمهورية بشأن فصل الوزير الأول وحكومته.

ولذلك فإن من أهم النتائج المترتبة عن تبني نظرية الحد الأدنى من المعايير للفقير الأيرلندي Robert Elgie هو سهولة تصنيف الأنظمة شبه الرئاسية، وهو ما قامت به Skach Cindy إلا أنها قدمت مساهمة إضافية في تحديد مفهوم النظام شبه الرئاسي .

الفرع الثاني : الأنواع الفرعية الثلاثة للنظام شبه الرئاسي ذات المنشأ الانتخابي
Cindy Skach

ترى Cindy Skach أن النظام شبه الرئاسي نظام مستقل من أنظمة الحكم و قد قدم فصلا إضافيا للسلطات، بحيث يفصل بين مؤسسة رئيس الجمهورية ومؤسسة الوزير الأول. والمثير للاهتمام أن الاختصاصات التنفيذية في معظم دساتير الأنظمة شبه الرئاسية بما في ذلك القدرة على ترأس اجتماعات مجلس الوزراء وتوجيه السياسة الوطنية صلاحيات مشتركة بينهما، مما يحول دون تقسيم واضح لهذه الاختصاصات، والذي غالبا ما يؤدي إلى الغموض الدستوري³⁰ . وترى Cindy Skach أن أداء النظام شبه الرئاسي يتوقف إلى حد كبير على آثار التفاعل بين القواعد الدستورية والنظام الحزبي في بلد ما³¹ . بحيث يمكن أن نحدد ثلاثة أنواع فرعية ذات منشأ انتخابي:

النوع الفرعي 01	النوع الفرعي 02	النوع الفرعي 03
حكومة الأغلبية الموحدة	حكومة الأغلبية المنقسمة	حكومة الأقلية المنقسمة
يملك رئيس الجمهورية والوزير الأول نفس الأغلبية في المجلس التشريعي	الوزير الأول يمتلك الأغلبية داخل المجلس التشريعي	لا يملك رئيس الجمهورية ولا الوزير الأول الأغلبية داخل المجلس التشريعي

المصدر: (ترجمة الباحث)

- Cindy Skach The “ newest ” separation of powers: Semipresidentialism, op,cit., p 101.

حكومة الأغلبية الموحدة هي الحكومة الأكثر استقراراً، بينما حكومة الأغلبية المنقسمة هي وصف لمرحلة التعايش التي عرفتها فرنسا نتيجة فقدان رئيس الجمهورية للأغلبية داخل المجلس التشريعي والتي تؤيد الوزير الأول وحكومته، أما أخطر الأنواع الفرعية للنظام شبه الرئاسي ذات المنشأ الانتخابي فهو حكومة الأقلية المنقسمة حيث يكون الاستقرار الحكومي مهدداً وتكون الديمقراطية في خطر³²

خاتمة:

وفي الأخير فإن المناقشات السابقة قد أظهرت بعض الغموض في تحديد مفهوم النظام شبه الرئاسي، وأنه ليس واضحاً كفاية كما هو الحال مع الأنظمة البرلمانية والرئاسية، إلا أن تبني نظرية الحد الأدنى لتعريف النظام شبه الرئاسي التي نادى بها Robert Elgie يساعد في التخلص من الارتباك في تحديد مفهوم النظام شبه الرئاسي، فانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة محددة، وحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي عاملاً دستوريين كافيان لتصنيف الأنظمة شبه الرئاسية. أما فيما يخص الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في ظل هذه الأنظمة فهي تحدد المركز الذي يحتله الرئيس داخل النظام السياسي، مع مراعاة العوامل السياسية الخارجة عن الإطار الدستوري، ولا نعتبرها خاصية لتصنيف النظام شبه الرئاسي كما هو الحال عند تحديد خصائص النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، فهما يعرفان على أساس العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وليس على أساس اختصاصات السلطة التنفيذية.

كما أن رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية التقليدية ليس إلا رئيساً صورياً، لأنه لا يملك أي وسيلة للمشاركة في النشاط الحكومي. وفي المقابل فإن رئيس الجمهورية في الأنظمة شبه الرئاسية بالإضافة إلى انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر لديه على الأقل بعض الوسائل المؤسسية مهما كان حجمها للتأثير على البرلمان وعلى الوزير الأول، وللدفاع عن أفكاره السياسية، وعلى قدر حجم هذه الصلاحيات وحرية رئيس الجمهورية في ممارستها تتفرع الأنظمة شبه الرئاسية إلى أنواع فرعية، مع احتفاظها بنفس الخصائص المؤسسية. وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على تبني نظرية التعريف الدستوري للنظام شبه الرئاسي، والبحث في تأثير العوامل السياسية والدستورية على سلوك الأنظمة شبه الرئاسية. ومن الواضح أن انتخاب رئيس الجمهورية عن

طريق الاقتراع العام المباشر لمدة محددة كان عاملا حاسما في (تطوير) الأنظمة البرلمانية التقليدية، وبالتالي ميلاد نظام دستوري جديد، يعتبر رئيس الجمهورية حجر الزاوية فيه.

الهوامش:

¹ - لقد ساد في فرنسا نظام برلماني قوي، إذ اعتبر البرلمان هو المعبر عن الإرادة العامة للأمة. كما أن تدخله في كل شاردة وواردة جعل بعض الفقه يصفها بالدكتاتورية البرلمانية، وقد كانت هذه الوضعية بالإضافة إلى الصراعات الحزبية من الأسباب الرئيسية لسقوط الجمهورية الرابعة. ولذلك جاء دستور الجمهورية الخامسة لسنة 1958 لتقييد عمل البرلمان والحد من سلطانه في المجال التشريعي والمالي، وإشراك الحكومة فهما وإخضاع القوانين الصادرة عنه والأنظمة الداخلية له للرقابة الدستورية، مما عرف بعقلنة النظام البرلماني. انظر في ذلك :

- الأمين شريط، مكانة البرلمان الجزائري في اجتهاد المجلس الدستوري، مجلة المجلس الدستوري، العدد 1. 2013، ص 9.

² - (Un ensemble de règles juridiques destinées à préserver la stabilité du gouvernement en l'absence d'une majorité parlementaire constante)
- Olivier Duhamel, Yves Mény, dictionnaire constitutionnel, Presses universitaires de France (PUF), Paris, 1992, p 694.

³ - Amar Cèline, Le président de la République dans les régimes parlementaires biresprésentatifs européens op.cit., P

⁴ - تعود هذه التسمية إلى Maurice Duverger في حين أن هناك عدة تسميات لهذا النوع من الأنظمة منها:

- « **présidentiel** » (avec quelques limitations) ، أنظر :

- François Luchaire et Gérard Conac, La Constitution de la République Française, Paris, Économica, 1987, p. 50.

- أنظر: « **régime de principat** ».

- Pierre Avril, Le régime politique de la Ve République, Paris, Pichon et Durand-Auzias, 1964, pp. 163-164.

« **régime démocratique plébiscitaire** »

- Jean Gicquel, Droit constitutionnel et institutions politiques, op.cit.,, p. 117.

- أنظر: « **régime parlementaire biresprésentatif** ».

- Marie-Anne Cohendet, La cohabitation, leçons d'une expérience, op, cit. p 71.

⁵ - Mislav Ilija Vulić, The role of presidents in Croatia and Serbia 1990-2015, op, cit, P 1.

⁶- Alfred Stepan and Cindy Skach, Constitutional frameworks and democratic consolidation

Parliamentarism versus presidentialism, World Politics, Vol. 46, No. 1 (Oct., 1993), P

1.

⁷ - Cindy Skach, Constitutional origins of dictatorship and democracy, Constitutional Political Economy, Vol. 16, No. 4 (December 2005). P 3.

⁸ - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007، ص ص

117-116.

- ⁹ - نفس المرجع، ص ص 117-118.
- ¹⁰ - Robert Elgie, Varieties of Semi-Presidentialism and Their Impact on Nascent Democracies, op. cit. P 10.
- ¹¹ - Cindy Skach, Constitutional origins of dictatorship and democracy, op. cit. p 4.
- ¹² - ياهو محمد، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار دستور 1996، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، نوقشت بتاريخ: 05.12.2013، ص 23.
- ¹³ - مورييس ديفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص 69.
- ¹⁴ - Maurice Duverger, A new political system model semi-presidential government, op. cit., p 166.
- ¹⁵ - أنظر مورييس ديفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 250.
- ¹⁶ - Maurice Duverger, A new political system model semi-presidential government, Op.cit., pp 167-177.
- ¹⁷ - Maurice Duverger, A new political system model semi-presidential government, Op.cit. p 179.
- ¹⁸ - Duhamel Olivier, Droit constitutionnel et politique, op.cit., p.586.
- ¹⁹ - Gabriela Tanasescu, Romania and Russia cases of semi presidentialism the problem of presidentialization, Politic Science. International. Relation., XI, 2, p. 77-88, Bucharest, 2014. P 81.
- ²⁰ - كما هو الحال في فرنسا وفنلندا قبل تعديل دستورهما سنة 1962 و 1994 على التوالي ليصبح رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع العام.
- ²¹ - Matthew Shugart, Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns, French Politics, 2005, 3, (323-351), p 325.
- ²² - Ibid. p 326
- ²³ - ويقابلهما باللغة الانجليزية (premier-presidential system) و (president-parliamentary system) على التوالي أنضهر:
- Matthew Shugart, Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns, op.cit., pp 334-340.
- ²⁴ - Ibid, p p 333-334.
- ²⁵ - Mislav Ilija Vulić, The role of presidents in Croatia and Serbia 1990-2015, Op ,cit, P 12.
- ²⁶ - Sophia Moestrup; Yu-Shan Wu; Robert Elgie, Semi-Presidentialism and Democracy, PALGRAVE MACMILLAN, First published 2011 , p 2.
- ²⁷ - Ibid .p 23.
- ²⁸ - Robert Elgie, A Fresh Look at Semipresidentialism Variations on a theme, Journal of Democracy Volume 16, Number 3 July 2005, pp 102-108.
- ²⁹ - Sophia Moestrup; Yu-Shan Wu; Robert Elgie, Semi-Presidentialism and Democracy, op.cit., pp 4-5.
- ³⁰ - ³⁰ - Cindy Skach, The “ newest ” separation of powers: Semipresidentialism, I*CON, International Journal of Constitutional Law , Volume 5, Number 1, 2007, (93-121); p 96.
- ³¹ - Ibid, p 106.
- ³² - Ibid, pp 101-105.